منتدى الخبرات الليبية للسلام والتنمية
Libyan Expertise Forum for Peace and Development

IFIT
INSTITUTE FOR INTEGRATED TRANSITIONS

رسم مسار مختلف لمستقبل ليبيا: دور الاتفاقات التدريجية

بقلم مصباح العباني ومريم السعودي | فبراير 2025

منذ سقوط نظام القذافي عام 2011، تواجه ليبيا سلسلة من الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تعيق استقرارها. فقد شهدت البلاد انقسامات متكررة في السلطة، وصراعات حادة بين الفصائل السياسية المتنافسة، إلى جانب اقتصاد هش يعاني من اضطرابات في إنتاج النفط، وارتفاع معدلات التضخم، والفساد، والنزاعات حول توزيع الموارد. علاوة على ذلك، خاضت ليبيا أربع حروب أهلية، كان آخرها في عام 2019 عندما شنت القيادة العامة (المعروفة أيضًا باسم الجيش الوطني الليبي) هجومًا على طرابلس. وعلى الرغم من عدم وقوع اشتباكات عسكرية واسعة النطاق منذ ذلك الحين، فإن التدخلات الأجنبية، خاصة من قبل تركيا وروسيا، عمّقت الانقسامات بين الحكومتين المتنافستين والهيئات التشريعية والاستشارية المختلفة، مما أدى إلى استمرار النزاع دون حل وزيادة خطر اندلاع الصراع مجددًا. كما أن فشل الانتخابات الوطنية في ديسمبر 2021 واستمرار الجمود السياسي يعكسان هشاشة الوضع الراهن.

يمثل **اعتماد ليبيا المفرط على عائدات** النفط عامل ضعف إضافي في اقتصادها، حيث يتم استخدام المنشآت النفطية كأداة ضغط سياسي في النزاعات المستمرة. كما أدت الإدارة السيئة، والفساد، والتوزيع غير العادل لعوائد الموارد إلى تفاقم التوترات، خاصة في المناطق المهمشة مثل الجنوب، حيث تعاني المجتمعات من الإهمال وانعدام التنمية. إن هذه التحديات لا تؤدي فقط إلى تصاعد السخط العام، بل تعزز أيضًا أنشطة الشبكات الإجرامية، مما يزيد من تعقيد جهود تحقيق الاستقرار. وقد كشفت أزمة أغسطس ٢٠٢٤ المرتبطة بمصرف ليبيا المركزي عن نقاط الضعف الهيكلية في نظام الحكم المركزي، مما أضاف بُعدًا جديدًا للمخاطر الاقتصادية والسياسية.

ومع ذلك، فإن طريقة التعامل مع بعض هذه الأزمات تقدم دروسًا يمكن الاستفادة منها في رسم مسار نحو الاستقرار. على سبيل المثال، في أزمة مصرف ليبيا المركزي، تم التوصل إلى حل جزئي بدلاً من محاولة فرض تسوية شاملة، مما ساعد في احتواء الأزمة دون تأجيج مزيد من الصراعات. يسلط هذا المثال وأمثلة أخرى الضوء على إمكانية اتباع استراتيجية تدريجية بشكل مدروس تعتمد على سلسلة من الاتفاقات الجزئية المتعاقبة، مما قد تسهم في بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة وتهيئة بيئة أكثر استقرارًا على المدى الطويل.

بناءً على ذلك، تستكشف هذه الورقة التحديات الأساسية التي تواجه ليبيا، ومدى فاعلية الاتفاقات الجزئية كبديل أكثر واقعية للحلول الشاملة. فمن خلال تقسيم القضايا الكبرى إلى خطوات أصغر وأكثر قابلية للتنفيذ، يمكن تعزيز التعاون بين الأطراف المختلفة، ووضع أسس متينة لتحقيق سلام مستدام في البلاد.

تحديد السياق

تعود حالة عدم الاستقرار في ليبيا إلى أسباب متباينة أبرزها الانقسام السياسي المتجدد، وسوء الإدارة الاقتصادية، وانعدام الأمن، وضعف المؤسسات، وتكدسها. تؤثر هذه التحديات على بعضها البعض، مما يخلق حلقة من عدم الاستقرار لم تتمكن الاتفاقات الشاملة من معالجتها بفعالية.

- **الانقسام السياسي:** يعاني المشهد السياسي الليبي انقسامات عميقة، حيث تتنافس حكومتان متوازيتان على الشرعية والسيطرة. تزعم كل من حكومة الوحدة الوطنية (GNU) في طرابلس وحكومة الاستقرار الوطني (GNS) في بنغازي أنها تمثل البلاد، وتسعيان لفرض سلطتهما على المؤسسات الوطنية. ينعكس هذا التنافس أيضًا في المجال التشريعي، حيث يتصادم مجلس النواب (HoR) والمجلس الأعلى للدولة (HCS) بشكل متكرر، مما يزيد من تعقيد عملية الحوكمة.

يضاعف هيكل السلطة المركزي من هذه الانقسامات. فمع تمركز المؤسسات الرئيسية مثل مصرف ليبيا المركزي (CBL) في طرابلس، يتعزز نهج «الفائز يأخذ كل شيء»، مما يغذي المنافسة بدلًا من التعاون، مما يؤدي إلى تهميش المناطق خارج العاصمة، لا سيما في الجنوب، حيث تعاني المجتمعات من الإهمال، وضعف التنمية، والتمثيل السياسي الهش.

بالإضافة الى ذلك، يبين الفشل في إجراء الانتخابات الوطنية عام ٢٠٢١ بشكل أوضح الشلل الناجم عن الانقسام السياسي. ودون آليات فاعلة لجسر هذه الفجوات، تبقى ليبيا معرضة لخطر الانزلاق في صراع واسع، لاسيما مع استغلال الفصائل المتنافسة الثغرات الواضحة في السلطة.

- **عدم الاستقرار الاقتصادي:** أدى اعتماد ليبيا الشديد على عائدات النفط، والتي تشكل أكثر من 95٪ من دخل الحكومة وفقًا للبنك الدولي، إلى جعل اقتصادها هشًا للغاية أمام النزاعات السياسية. ولذلك، تسببت الاضطرابات في إنتاج النفط، مثل الإغلاق الأخير للموانئ بسبب الخلافات حول قيادة مصرف ليبيا المركزي (CBL)، في خسائر بمليارات الدولارات. لا يفاقم هذا الاعتماد الانقسامات الإقليمية فحسب، بل يعمّق أيضًا السخط الشعبي تجاه الفساد وسوء الإدارة.

يؤدي غياب الشفافية في توزيع وإدارة الإيرادات إلى تأجيج الشعور بالمحسوبية، حيث تستفيد طرابلس بشكل غير متناسب، بينما تظل المناطق المهمشة تعاني من قلة التنمية. وتتفاقم هذه الفجوة الإقليمية بفعل غياب التنويع الاقتصادي، مما يجعل ليبيا معتمدة بشكل شبه كامل على قطاع النفط، ويعرّضها لصدمات خارجية. كما أن ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب، ونقص الاستثمارات في القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والطاقة المتجددة، يعوق تحقيق النمو المستدام.

يظهر عدم الاستقرار الاقتصادي أيضًا في شكل صعوبات اجتماعية، مثل ارتفاع تكاليف المعيشة وضعف الخدمات العامة، والتي تؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الهشة. كما أدى التضخم وتراجع قيمة الدينار إلى تآكل القدرة الشرائية، في حين أن الفساد وسوء الإدارة يضعفان المساءلة المالية. وقد ساهمت هذه الأزمات الاقتصادية في تصاعد المظالم وتمكين الشبكات الإجرامية والجماعات المسلحة من استغلال حالة الفوضى، مما يزيد من ترسيخ حالة عدم الاستقرار.

- **التحديات الأمنية:** يشكل انتشار الجماعات المسلحة أحد أكبر التحديات في ليبيا. فبينما تعمل بعض الجماعات كوسطاء للسلطة المحلية، تنخرط أخرى في أنشطة إجرامية مثل الاتجار بالبشر والتهريب، وتعمل دون عقاب. إن غياب إطار أمني وطني موحد يترك مساحات شاسعة من البلاد عرضة للعنف والفوضى.

تزيد التدخلات الأجنبية من تعقيد المشهد الأمني. فقد أسست قوات تركية وروسية، إلى جانب أطراف أخرى، وجودًا عسكريًا مهمًا في ليبيا، حيث تدعم هذه القوات الفصائل المتنافسة، مما يحوّل البلاد إلى ساحة صراع بالوكالة. تؤدي هذه التأثيرات الخارجية إلى تقويض السيادة الوطنية وتقليل فرص بناء إطار أمني موحّد.

تترك التحديات الأمنية تداعيات واسعة على استقرار ليبيا. إن غياب هيكل أمني متماسك يغذي الانقسامات الداخلية، ويتسبب في نزوح السكان، ويخلق أزمات إنسانية. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي نقص الأمن إلى تثبيط الاستثمار، وتعطيل التعافي الاقتصادي، وتعزيز الاعتماد على الجماعات المسلحة في الحكم. وبدون معالجة هذا الفراغ الأمني، تظل الإصلاحات السياسية والاقتصادية بعيدة المنال، مما يحبس ليبيا في دائرة مفرغة من العنف وانعدام الاستقرار.

- **ضعف المؤسسات:** تعاني ليبيا منذ فترةٍ طويلة من التوسع غير المنضبط للمؤسسات الحكومية الضعيفة، وقد تفاقمت هذه المشكلة بعد عام 2011. وقد أدى ذلك إلى زيادة الإنفاق العام، وتداخل الصلاحيات، وتضخم القوى العاملة بالعديد من الموظفين غير المؤهلين.

فضلا عن ذلك، تزيد الانقسامات السياسية من تعقيد عملية الحوكمة، حيث يؤسس السياسيون المتنفذين في شرق وغرب ليبيا مؤسسات ومناصب جديدة لتمكين وإثراء مؤيديهم، مما يقوض فعالية الكيانات القائمة. والنتيجة هي تداخل في المسؤوليات، وانتشار الفساد والمحسوبية، ونظام مجزأ يفشل في تقديم الخدمات للمواطنين بينما يستنزف موارد الدولة.

أثرت هذه التحديات سلبًا على الاقتصاد الليبي وكفاءة الخدمات العامة. إن غياب إطار إداري موحد يضعف المؤسسات الهشة سلفاً، ويعمق من أزمات الحوكمة والأمن، ويزيد من تحديات المواطنين. علاوة على ذلك، أدى غياب آلية مناسبة لاختيار الكفاءات إلى انهيار شبه كامل للعديد من الهيئات العامة. يتطلب حل هذه المشكلات إصلاحات لتبسيط الحوكمة، وتحسين المساءلة، وإعادة بناء المؤسسات لخدمة الشعب الليبي بشكل أفضل.

مسار الاتفاقات التدريجية

في مواجهة هذه التحديات، توصي هذه الورقة بالتحول من محاولة حل جميع مشكلات ليبيا دفعة واحدة، إلى معالجة قضايا محددة بشكل تدريجي. من خلال التركيز على أهداف قابلة للإدارة يمكن للطرفين الاتفاق عليها، مثل اللامركزية في الحكم أو إنشاء آليات رقابة على إدارة عوائد الموارد الوطنية، يمكن لليبيا بناء الثقة والتعاون اللازمين للإصلاحات الأوسع بشكل تدريجي، مع تجنب أخطار تجدد النزاع المرتبط بنهج الاتفاقيات الشاملة. هذا ونظهر فيما يلي أمثلة على المجالات الممكنة للاتفاقات التدريجية:

الإصلاحات السياسية

يساهم إرساء **نظام حكم لامركزي** من خلال اتفاقات تدريجية في التخفيف من الانقسام السياسي، حيث إن المفاوضات يمكن أن تهدف إلى وضع إطار متوازن للحكم المحلي يقلص الفجوة الراهنة بين المستوي البلدي والوطني. يتيح هذا النهج أن يمنح المجالس البلدية سلطة أكبر على تخصيص الموارد واتخاذ القرارات. من خلال تقليل رهانات المنافسة السياسية على المستوى الوطني، يمكن لمثل هذه الاتفاقات أن تمهد الطريق لنظام حكم أكثر شمولاً واستدامة.

يمكن أن تركز سلسلة موازية من الاتفاقات التدريجية على **حل النزاعات بين المؤسسات المتنافسة**. فعلى سبيل المثال، تسهم المفاوضات بوساطة بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة في توضيح أدوارهما الخاصة، مما يقلل بدوره من التداخلات والتوترات. كما يمكن أن تشمل الاتفاقات أيضاً آليات مؤقتة لضمان معالجة القرارات المتنازع عليها، مثل التعيينات في المؤسسات الرئيسية، بشكل تعاوني، مما يبني الثقة ويعزز من التماسك مع مرور الوقت.

أما **العمليات الانتخابية الشفافة والشاملة**، فتُطرح كموضوع للاتفاقات التدريجية، حيث يساهم التفاوض بشأن إصلاحات جزئية - بدءًا من الانتخابات المحلية لبناء الثقة ودمج وجهات نظر الفئات المهمشة - يمكن لليبيا استعادة الشرعية تدريجيًا إلى هياكل الحكم الخاصة بها.

الإصلاحات الاقتصادية

يمكن أن يساهم وضع **أطر تفاوضية لإدارة عائدات النفط الحيوية لليبيا** في الاستقرار الاقتصادي. يمكن لأصحاب المصلحة الاستفادة من الاتفاقات التدريجية لإنشاء هيئات رقابة ذات أساس خارجي ذات قيادة محلية ودعم دولي. وقد تكون هذه الهيئات مكلفة بمراجعة وتقديم تقارير شفافة عن تدفقات عوائد الموارد، مما يضمن المساءلة ويعزز ثقة العامة. من خلال إشراك ممثلين من المناطق الرئيسية في ليبيا، يمكن لهذه الأطر أن تعزز المشاركة العادلة، وترفع من مستوى الشرعية، وتخفف من مظالم المحاباة والتهميش.

يمكن أن تركز مفاوضات أخرى على **اتفاقات إدارة وتوزيع عوائد الموارد بشكل عادل**. من خلال إشراك أصحاب المصلحة من المناطق الغنية والمناطق الفقيرة بالموارد، يمكن لليبيا تطوير أطر جزئية تحسن تدريجيا من عدالة إدارة وتوزيع عوائد الموارد. ينبغي، بشكل مثالي، أن تتضمن هذه الاتفاقات جداول زمنية ومعايير لقياس التقدم، مما يعزز الثقة بين الأطراف.

إلى جانب ذلك، تُستخدم الاتفاقات التدريجية لدعم **تنويع الاقتصاد** عبر تعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية والمستثمرين في القطاع الخاص، لإطلاق مشاريع تجريبية في قطاعات غير نفطية، مثل الزراعة والطاقة المتجددة. يمكن لهذه المبادرات أن تخلق فرص عمل وتوفر مصادر دخل بديلة، مما يقلل من اعتماد ليبيا على النفط ويعزز مرونة الاقتصاد.

الإصلاحات الأمنية

يمكن أن تساهم المفاوضات والاتفاقات التدريجية الهادفة إلى **إعادة تنظيم وهيكلة الأدوار المتداخلة داخل القطاع الأمني**، بما في ذلك الأجهزة الأمنية الوطنية مثل أجهزة الاستخبارات ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع، في تحقيق الاستقرار. من شأن هذه الاتفاقات أن تساعد في: إنشاء إطار جديد يعيد توزيع المسؤوليات ويحدّ من التداخلات التي غالبًا ما تؤدي إلى اشتباكات مسلحة؛ تمكين الإدماج التدريجي وتدريب أفراد الجماعات المسلحة داخل المؤسسات الأمنية؛ ضمان الدعم والإشراف الدولي، مثل دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، لضمان الامتثال والشفافية؛ إدماج آليات للمساءلة لمعالجة قضايا حقوق الإنسان ومنع الانتهاكات.

فضلا عن ذلك، يمكن معالجة التدخلات العسكرية الأجنبية عبر مفاوضات جزئية تدريجية مع هذه الأطراف، بما في ذلك الحوارات الهادفة الي تأمين التزامات حقيقية بسحب القوات الأجنبية تدريجيًا، بدءًا من الأفراد غير القتاليين. وترتبط هذه المفاوضات بتقدم ليبيا في إنشاء مؤسسات أمنية مهنية، من خلال توفير حوافز مشتركة لجميع الأطراف.

الخاتمة

إن تحديات ليبيا واسعة النطاق وعميقة الترسخ، لكن هذا لا يعني أن مسارها نحو الاستقرار والتقدم الديمقراطي يتطلب عمليات شاملة. على العكس من ذلك، يمكن أن يؤدي التركيز على حلول عملية قابلة للتنفيذ واعتماد نهج حواري متعدد المسارات إلى تحسين قدرة ليبيا على كسر دائرة الصراع وبناء أساس لمستقبل أكثر استقراراً وديمقراطية.

يجب أن يلعب المجتمع الدولي، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، دوراً في دعم هذه الجهود. ومع ذلك، سيتطلب الأمر قيادة وملكية محلية واضحة، ليس بحسب من الشخصيات السياسية والأمنية الليبية، وكذلك من الدبلوماسيين المدنيين المحليين. كما سيكون لاستخدام البرامج الرائدة والفترات التجريبية أهمية كبيرة. تسمح البرامج الرائدة لأصحاب المصلحة باختبار الاتفاقات التدريجية على نطاق صغير، والتعلم من التحديات، وتحسين الأساليب المتبعة قبل التنفيذ على نطاق أوسع؛ بينما توفر الفترات التجريبية فرصة لتقييم تأثير الاتفاقات ضمن إطار زمني محدد، مما يضمن المرونة في التكيف مع الظروف المتغيرة.

إن الحوكمة اللامركزية، والإدارة الاقتصادية الشفافة، والمؤسسات الأمنية المهنية، كلها ضرورية في ليبيا. من خلال التقدم التدريجي عبر اتفاقات جزئية متعددة، قد تزيد فرص تحقيق هذه الأهداف بشكل تدريجي.

شكر وتقدير: مصباح العباني ومريم السعودي هما المؤلفان الرئيسيان لهذه الورقة. يعربان عن امتنانهما لأعضاء منتدى الخبرات الليبية للسلام والتنمية (LEFPD) لمساهماتهم ورؤاهم القيمة، وكذلك للخبراء الرئيسيين العاملين في المؤسسات الليبية.

I F I T

مؤسسة دعم الانتقال المتكامل (IFIT) هي منظمة دولية مستقلة غير حكومية تقدم تحليلات شاملة ودعمًا تقنياً للجهات الفاعلة الوطنية المشاركة في عمليات الحوار والانتقال. يتمثل العمل الأساسي للمؤسسة في تقديم موارد الخبرة حول حلول السياسات المتكاملة لدعم الجهود المحلية. وقد دعمت المؤسسة الحوارات والعمليات الانتقالية في دول مثل أفغانستان، كولومبيا، السلفادور، غامبيا، ليبيا، المكسيك، نيجيريا، سريلانكا، السودان، سوريا، تونس، أوكرانيا، أوزبكستان، فنزويلا، وزيمبابوي.

منتدى الخبرات الليبية للسلام والتنمية (LEFPD) هو منصة متعددة التخصصات تضم خبراء ليبيين بارزين يسعون للمساهمة في رسم مستقبل البلاد. يعمل المنتدى على أساس غير حزبي وشامل، ويهدف إلى تحقيق ليبيا مستقرة ومزدهرة وعادلة من خلال تعزيز الحوار واللامركزية والتنمية المستدامة. يستند عمل المنتدى إلى التزام عميق بتمكين الحكم المحلي، وتقليل النزاعات، ودعم وإيصال أصوات الليبيين في رسم مسارهم الخاص نحو المستقبل.

© 2025 Institute for Integrated Transitions

Recinte Modernista de Sant Pau
Pabellón Sant Leopold
Carrer de Sant Antoni Maria Claret, Num. 167
08025 Barcelona, Spain

www.ifit-transitions.org
info@ifit-transitions.org

Scan for more information